

Distr.: General  
26 June 2002  
Arabic  
Original: English



رسالة مؤرخة ١١ حزيران/يونيه ٢٠٠٢ وموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من  
الممثل الدائم للاتحاد الروسي لدى الأمم المتحدة

أتشرف بأن أرفق طياً تقييم أعمال مجلس الأمن فيما يتصل بشهر نيسان/أبريل  
٢٠٠٢ (انظر المرفق).

وقد أُعد هذا التقييم في إطار مسؤوليتي بعد إجراء مشاورات مع أعضاء المجلس،  
وعملًا بمذكرة رئيس مجلس الأمن المؤرخة ١٢ حزيران/يونيه ١٩٩٧ (S/1997/451)،  
ولا ينبغي اعتباره ممثلاً لآراء المجلس.

وأرجو ممتناً تعميم هذه الرسالة والتقييم المرفق بها بوصفهما وثيقة من وثائق مجلس  
الأمن.

(توقيع) سيرغي لافروف

السفير

مرفق للرسالة المؤرخة ١١ حزيران/يونيه ٢٠٠٢ والموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم للاتحاد الروسي لدى الأمم المتحدة  
تقييم أعمال مجلس الأمن خلال فترة رئاسة الاتحاد الروسي للمجلس  
(نيسان/أبريل ٢٠٠٢)

مقدمة

وعن طريق موقع رئاسة المجلس على شبكة

الإنترنت، نشرت الرئاسة برنامج العمل المؤقت للمجلس، والبيانات التي أُذن لرئيس المجلس أن يُدلي بها إلى الصحافة باسم أعضاء المجلس.

في نيسان/أبريل ٢٠٠٢، وفي ظل رئاسة السفير سيرغي لافروف، الممثل الدائم للاتحاد الروسي، تناول مجلس الأمن عددا من المسائل الهامة.

أفريقيا

أنغولا

في ١٨ نيسان/أبريل، اتخذ المجلس القرار ١٤٠٤ (٢٠٠٢)، الذي مدّد بموجبه ولاية آلية الرصد المنشأة عملاً بالقرار ١٢٩٥ (٢٠٠٠) لفترة ستة أشهر أخرى، تنتهي في ١٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢. وفي هذا القرار، طُلب إلى آلية الرصد أن تقدم تقارير دورية إلى اللجنة المنشأة عملاً بالقرار ٨٦٤ (١٩٩٣)، وأن تقدم تقريراً للمتابعة بشأن تنفيذ الجزاءات المفروضة على الاتحاد الوطني للاستقلال التام لأنغولا (يونيتا).

وفي ٢٣ نيسان/أبريل، قدم المستشار الخاص للأمين العام بشأن أفريقيا، السيد إبراهيم غاميري، إحاطة إلى مجلس الأمن عن مهمته في أنغولا، حيث شهد في ٤ نيسان/أبريل توقيع مذكرة التفاهم بين حكومة أنغولا والاتحاد الوطني للاستقلال التام لأنغولا (يونيتا). وسلّط المستشار الخاص الضوء على التقدم المحرز في عملية السلام في ذلك البلد، وقال إن فرص العودة إلى الحرب في أنغولا تكاد تكون منعدمة، وإن كان عدم انتكاس عملية السلام يتوقف على عدد من العوامل: فيتعين أن يتم إيواء جنود الاتحاد الوطني على الوجه السليم وفي المواعيد المقررة؛ ويجب تلبية الاحتياجات الإنسانية لأسر هؤلاء الجنود بالقدر الكافي؛

وخلال هذا الشهر، كانت إحدى المسائل الرئيسية التي تركز عليها اهتمام المجلس هي على الحالة في الشرق الأوسط، وبخاصة في الأراضي المحتلة. وقد نظر المجلس في هذه المسألة ٣٤ مرة في جلسات علنية وسرية وفي إطار مشاورات مغلقة.

وشمل النظر الفعلي للمجلس أيضا المسائل المتعلقة بأفغانستان وبوغانفيل (بابوا غينيا الجديدة) وتيمور الشرقية وجورجيا والصحراء الغربية والعراق/الكويت وقبرص. وكُرست جلسة علنية هامة للنظر في التقدم المحرز في تنفيذ القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩) بشأن الحالة في كوسوفو، جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية. وخُصص قسط كبير من وقت المجلس للمسائل الأفريقية: أنغولا وإثيوبيا/إريتريا وبوروندي وجمهورية الكونغو الديمقراطية وغينيا - بيساو وليبيريا. وجرى استعراض أعمال لجنة مكافحة الإرهاب في جلسة علنية وفي إطار المشاورات. وأوفد المجلس بعثة إلى منطقة البحيرات الكبرى.

وأثناء شهر نيسان/أبريل، اتخذ المجلس أربعة قرارات واعتمد ثلاثة بيانات رئاسية. وعقد المجلس ١٦ جلسة علنية و ٤ جلسات سرية، واجتمع أعضاؤه لإجراء مشاورات غير رسمية في ٣٤ مناسبة. وفي إحدى هذه المناسبات، عقد المجلس اجتماعا مع البلدان المساهمة بقوات.

### جمهورية الكونغو الديمقراطية

في نيسان/أبريل، قام الأمين العام المساعد لعمليات حفظ السلام، الهادي العنابي بتقديم إحاطة إلى أعضاء المجلس بشأن آخر التطورات في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وبخاصة الوجود العسكري المزعوم للقوات الكونغولية المسلحة على مقربة من موليرو. ودعا أعضاء المجلس جميع الأطراف الكونغولية إلى سحب جميع العناصر المسلحة من موليرو، وطلبوا منها التقيد بكل دقة بأحكام القرار ١٣٩٩ (٢٠٠٢).

وفي ١٠ نيسان/أبريل، قام وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام، جان - ماري غيهينو، بتقديم إحاطة إلى المجلس بشأن الحالة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وبشأن التقدم المحرز في الحوار بين الأطراف الكونغولية في صن سيتي بجنوب أفريقيا. وقدم أيضا تقرير التقييم الأول، الذي أعدته بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية عن الجماعات المسلحة العاملة في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

وفي ٢٣ نيسان/أبريل، رحب أعضاء المجلس بالتقدم الملموس الذي أُحرز في الحوار بين الأطراف الكونغولية في صن سيتي في ١٩ نيسان/أبريل. ولاحظوا أن الاتفاق السياسي، الذي تم التوصل إليه من خلال الحوار بين الحكومة وحركة تحرير الكونغو، والذي أصبح أغلبية المشاركين أطرافا فيه أيضا، يمكن أن ييسر عملية الانتقال السياسي وأن يساعد على تعزيز عملية السلام الإقليمية بجمهورية الكونغو الديمقراطية بناء على اتفاق لوساكا وقرارات مجلس الأمن.

### إثيوبيا وإريتريا

في أثناء المشاورات التي أجراها المجلس بكامل هيئته في ١٠ نيسان/أبريل، قدم وكيل الأمين العام لعمليات حفظ

ويتعين أن تُهيأ الظروف الملائمة لتشجيع المصالحة الوطنية؛ وينبغي للاتحاد الوطني أن يصبح حزبا سياسيا متحدا وطرفا مصدوقا من أطراف الحوار في عملية السلام بأنغولا. وقد ذكرت سبعة مجالات حاسمة يمكن فيها للأمم المتحدة أن تضطلع بدور داعم. وتشمل هذه المجالات المراقبة العسكرية لعملية إيواء الاتحاد الوطني. وتوفير الدعم التقني والإداري في مناطق الإيواء، والتسريح وإعادة الدمج والدعم الإنساني، والمساعدة الانتخابية. ومن المتوقع أن تتولى الأمم المتحدة أيضا رئاسة اللجنة المشتركة أثناء المرحلة الثانية من عملية السلام.

### بوروندي

في ٢٢ نيسان/أبريل، قدم الأمين العام المساعد للشؤون السياسية السيد دانييلو تيرك، إحاطة إلى المجلس بشأن الحالة في بوروندي. ونُبه المجلس إلى الصعوبات التي قد تنشأ من جرّاء عدم وجود اتفاق بشأن وقف أعمال القتال.

وعقب إجراء مشاورات، أدلى رئيس المجلس ببيان إلى الصحافة، كرّر فيه الإعراب عن تأييد أعضاء مجلس الأمن لجهود المبادرة التيسيرية الإقليمية بشأن التعجيل بمفاوضات وقف إطلاق النار، ودعا جميع الأطراف المتحاربة إلى أن توقف أعمال القتال على الفور، ودعا الجماعات المسلحة إلى الدخول في مفاوضات لوقف إطلاق النار دون مزيد من التأخير، بهدف إبرام اتفاق لوقف إطلاق النار. وأثنى أعضاء المجلس على جهود اللجنة الثلاثية فيما يتعلق بتيسير العودة الطوعية للاجئين إلى وطنهم، وأهابوا بالمجتمع الدولي أن يدعم هذه العملية في إطار اتفاق أروشا، وحثوا مجتمع المانحين على زيادة المساعدة المقدمة إلى بوروندي.

## ليبيريا

في ٢٢ نيسان/أبريل، نظر المجلس في تقرير فريق الخبراء المعني بليبيريا. وقام رئيس اللجنة المنشأة بموجب القرار ١٣٤٣ (٢٠٠١) بتقديم إحاطة إلى أعضاء المجلس عن المناقشة الأولية التي أجرتها اللجنة بشأن التوصيات الواردة في التقرير. ولوحظ أنه قد تحقق تقدم ملموس في تسوية النزاع الدائر في سيراليون، وأنه قد حدث تحسن في العلاقة بين الدول الأعضاء في اتحاد نهر مانو منذ اتخاذ القرار ١٣٤٣ (٢٠٠١). وفي الوقت نفسه، سلّم أعضاء المجلس بأن الحالة السياسية في هذه المنطقة دون الإقليمية لا تزال غير مستقرة. وكان من رأي كثيرين من أعضاء المجلس أن ليبريا لم تمثل امتثالا تاما لمطالب المجلس، وأعربوا عن تأييدهم لتمديد التدابير المفروضة بموجب القرار ١٣٤٣ (٢٠٠١).

## الصحراء الغربية

في ٢٥ نيسان/أبريل، قام الأمين العام المساعد لعمليات حفظ السلام بتقديم إحاطة إلى المجلس بشأن آخر التطورات المستجدة على أرض الواقع في الصحراء الغربية. وناقش أعضاء المجلس الخيارات الأربعة المطروحة لتسوية النزاع الدائر بشأن الإقليم، والوارد بيانها في تقرير الأمين العام المؤرخ ١٩ شباط/فبراير ٢٠٠٢، وفي ٣٠ نيسان/أبريل، اتخذ الأعضاء بالإجماع القرار ١٤٠٦ (٢٠٠٢) الذي يقضي بتمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية حتى ٣١ تموز/يوليه ٢٠٠٢ من أجل مواصلة النظر في التقرير المذكور أعلاه.

## آسيا

### أفغانستان

في ٥ نيسان/أبريل، استمع أعضاء المجلس إلى إحاطة دورية من الأمين العام بشأن الحالة في أفغانستان، كرّست لعرض الحالة الأمنية والمسائل المتصلة بها. ولوحظ أنه قد

السلام، إحاطة إلى المجلس بشأن الحالة في إثيوبيا وإريتريا في ضوء الإعلان المتوقع لقرار لجنة الحدود بين إثيوبيا وإريتريا في ١٣ نيسان/أبريل.

وفي ١٣ نيسان/أبريل، أصدر رئيس مجلس الأمن بياناً إلى الصحافة بشأن قرار لجنة الحدود بين إثيوبيا وإريتريا الذي أُعلن في لاهاي.

وفي ١٦ نيسان/أبريل، استمع أعضاء المجلس إلى إحاطتين من الأمين العام وممثله الخاص، السيد ليغويلا جوزيف ليغويلا، بشأن قرار لجنة الحدود المتعلق بتعيين الحدود بين هذين البلدين. ورحب أعضاء المجلس بهذا القرار، وأعربوا عن بالغ تقديرهم للدور الذي اضطلع به الممثل الخاص للأمين العام وبعثة الأمم المتحدة في إثيوبيا وإريتريا والأمم المتحدة في التوصل إلى هذه النتيجة. وطلبوا إلى كلتا الحكومتين أن تتعاونتا تعاوناً وثيقاً مع لجنة الحدود ومع بعثة الأمم المتحدة في إثيوبيا وإريتريا في القيام، دون تأخير، بتنفيذ القرار المتعلق بالحدود وجميع جوانب عملية الترسيم.

## غينيا - بيساو

في ١٠ نيسان/أبريل، قدم الأمين العام المساعد للشؤون السياسية، إبراهيم فال، إلى المجلس تقرير الأمين العام بشأن الحالة في غينيا - بيساو.

وأحاط أعضاء المجلس علماً بحدوث تحسن ضئيل عموماً، فيما يخص الحالة السياسية في غينيا - بيساو، وإن كانت بعض الجوانب البالغة الأهمية من التسوية لا تزال تبعث على القلق. وطلبوا إلى حكومة غينيا - بيساو وإلى مجتمع المانحين الدوليين أن يبذلوا قصارهما للمضي قدماً دون هوادة في تنفيذ خطة التسريح الحالية وإعادة هيكلة القوات المسلحة.

### بوغانفيل، بابوا غينيا الجديدة

في ١٧ نيسان/أبريل، قام رئيس مكتب الأمم المتحدة السياسي في بوغانفيل، نويل سينكلير، بتقديم إحاطة إلى المجلس بشأن منجزات عملية السلام. ورحب أعضاء المجلس بالإجراءات التي اتخذها برلمان بابوا غينيا الجديدة والتي أضفت صفة النفاذ القانوني على مشاريع القوانين المنفذة لاتفاق السلام، وطالبوا كافة الأطراف بمضاعفة الجهود الرامية إلى إزالة الأسلحة من المجتمعات المحلية في بوغانفيل، لما لذلك من أهمية بالغة لعمليات الإصلاح وبناء السلام عقب انتهاء الصراع.

### تيمور الشرقية

في ١٦ نيسان/أبريل، قدم الأمين العام المساعد لعمليات حفظ السلام إحاطة إلى المجلس بشأن الانتخابات الرئاسية التي أُجريت في تيمور الشرقية. ورحب أعضاء المجلس بالنجاح في إجراء التصويت وبالتزام شعب تيمور الشرقية بالتعايش السلمي والديمقراطية.

وفي ٢٦ و ٢٩ نيسان/أبريل، عقدت جلسة علنية لمجلس الأمن من أجل مناقشة المقترحات المتعلقة بدور الأمم المتحدة في تيمور الشرقية بعد الاستقلال، والمطروحة في آخر تقرير مقدم من الأمين العام بهذا الشأن. وخاطب المشتركين في هذا الاجتماع كل من الرئيس المنتخب زانانا غوسماو، ورئيس الوزراء ماري بن آمود ألكاتيري، والأمين العام. ولاحظ أعضاء المجلس مع الارتياح أن الأمم المتحدة قد أسهمت إسهاما تاريخيا في عملية انتقال تيمور الشرقية، عن طريق إدارة الأمم المتحدة الانتقالية من وضع الإقليم غير المتمتع بالحكم الذاتي، إلى وضع الدولة المستقلة. وأكدوا من جديد أنهم يرون أن منظومة الأمم المتحدة ينبغي أن تستمر في الاضطلاع بدور هام في مواصلة تقديم المساعدة لشعب تيمور الشرقية، وذلك بالاشتراك مع الأطراف المانحة على

تحقق شيء من التقدم في مجال الأمن في كابل بفضل أنشطة القوة الدولية للمساعدة الأمنية. وشدد أعضاء المجلس على ضرورة مواصلة الجهود من أجل تحسين الأمن في كافة أنحاء البلد، وبخاصة أثناء فترة عمل اللويا جيرغا. ورحبوا بالاقترحات المقدمة من الإدارة المؤقتة بشأن إصلاح قطاع الأمن، وأعربوا عن امتنانهم للبلدان التي تقدم المساعدة إلى الأفغان في هذا المجال. وأبدى أعضاء المجلس بالغ تقديرهم لأنشطة الممثل الخاص للأمين العام بشأن أفغانستان، الأخضر الإبراهيمي، وبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، وأعربوا عن تأييدهم للدور الذي تضطلع به الأمم المتحدة بوصفها منسقة الجهود الدولية المبذولة في أفغانستان.

وفي جلسة علنية عقدت في ٢٥ نيسان/أبريل، استمع المجلس إلى خطاب من سيما سمر، نائبة رئيس الإدارة المؤقتة لأفغانستان ووزيرة شؤون المرأة. وقد أعربت عن بالغ تقديرها للأمم المتحدة ومجلس الأمن لدعمهما لعملية السلام في أفغانستان والتزامهما بالمساعدة في تعميمها وإعادة بنائها. وشددت بصفة خاصة على ضرورة توفير الأمن في جميع أنحاء البلد، وأبدت تأييدها لتوسيع نطاق القوة الدولية للمساعدة الأمنية إلى خارج كابل.

وفي تلك الجلسة نفسها، قدم وكيل الأمين العام للشؤون السياسية، كيران بريندرغاست، إحاطة دورية عن الحالة في أفغانستان. وتناول بشكل خاص عملية عقد اللويا جيرغا، وأنشطة بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان والقوة الدولية للمساعدة الأمنية. وأبلغ المجلس أيضا بالتدابير التي اتخذتها الإدارة المؤقتة للقضاء على محصول الأفيون، وآخر التطورات في مجالات إصلاح قطاع الأمن وعودة اللاجئين والمساعدة في التعمير.

وأعرب عن قلقه إزاء الحالة في الشرق الأوسط، وخصوصاً على امتداد الخط الأزرق.

وعقد مجلس الأمن جلسة علنية بشأن الشرق الأوسط في ٣ نيسان/أبريل أعقبتها مشاورات.

وفي ٤ نيسان/أبريل، استمع أعضاء المجلس إلى إحاطة من الأمين العام المساعد لعمليات حفظ السلام بشأن حادث اعتداء حزب الله على عدد من المراقبين العسكريين التابعين للأمم المتحدة في منطقة الخط الأزرق.

وفي ٤ نيسان/أبريل أيضاً، استأنف المجلس جلسته العلنية بشأن الشرق الأوسط. وخاطب الأمين العام أعضاء المجلس. واتخذ المجلس بالإجماع القرار ١٤٠٣ (٢٠٠٢)، الذي طالب فيه بتنفيذ القرار ١٤٠٢ (٢٠٠٢) دون إبطاء ورحب بجهود مبعوثي المجموعة الرباعية وبإيفاد وزير خارجية الولايات المتحدة في مهمة إلى المنطقة.

وفي ٦ نيسان/أبريل، التقى رئيس المجلس بالممثل الدائم لتونس بصفته رئيس المجموعة العربية، ومعه الممثل الدائم للجمهورية العربية السورية والمراقب الدائم لفلسطين، حيث قدّموا طلباً لعقد جلسة علنية بشأن الشرق الأوسط. وعلى إثر هذا الطلب المقدم من المجموعة العربية، عقد المجلس جلسة مشاورات في ٧ نيسان/أبريل، أصرّ خلالها بعض الأعضاء على طلبهم عقد جلسة علنية، في حين شدّد آخرون على ضرورة أن يجتمع المجلس اجتماعاً سرياً وعلى أفراد مع كل من الممثلين الإسرائيليين والفلسطينيين.

وفي ٨ نيسان/أبريل، عقد المجلس جلستين سريتين مع الممثل الدائم لإسرائيل والمراقب الدائم لفلسطين. وخلال المشاورات التي جرت في اليوم نفسه، قدّم وكيل الأمين العام للشؤون السياسية إحاطة إلى أعضاء المجلس بشأن التطورات الجارية في الشرق الأوسط. وبعد الظهر، عقد المجلس جلسة علنية بشأن هذه المسألة.

الصعيدين الثنائي والمتعدد الأطراف، والآليات الإقليمية، والمنظمات غير الحكومية، والقطاع الخاص، والجهات الفاعلة المحتملة الأخرى من داخل المجتمع الدولي.

## العراق

في ٤ نيسان/أبريل، قدّم الأمين العام المساعد لعمليات حفظ السلام إحاطة إلى المجلس بشأن تقرير الأمين العام المتعلق ببعثة الأمم المتحدة للمراقبة في العراق والكويت.

وبعث رئيس مجلس الأمن برسالة إلى الأمين العام أبلغه فيها بموافقة أعضاء المجلس على توصيته بتمديد ولاية البعثة لفترة ستة أشهر أخرى.

وفي ١٧ نيسان/أبريل، قام المنسق الرفيع المستوى، يولي فورونتسوف، بعرض آخر تقرير على المجلس بشأن إعادة الكويتيين ورعايا البلدان الثالثة إلى أوطانهم. وأعرب أعضاء المجلس عن أملهم في أن تواصل جميع الجوانب المعنية معالجة هذه المسألة بوصفها مسألة إنسانية بحثة.

## الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين

في ١ نيسان/أبريل، قدم الأمين العام إحاطة إلى المجلس بشأن الحالة في الشرق الأوسط ودعا كلا من رئيس الوزراء أرييل شارون والرئيس ياسر عرفات إلى التحلي في ممارستهم بروح القيادة المسؤولة. وبعد الظهر، عقد المجلس جلسة مشاورات لمناقشة طلب قدمته المجموعة العربية لعقد جلسة علنية عاجلة.

وفي ٢ نيسان/أبريل، عقد المجلس جلستين سريتين بشأن الشرق الأوسط مع الممثل الدائم لإسرائيل والمراقب الدائم لفلسطين.

وخلال فترة الغداء في اليوم نفسه، أبلغ الأمين العام أعضاء المجلس بتقييمه لمؤتمر القمة العربي المعقود في بيروت

اليوم، وبعد مشاورات مكثفة بشأن مشروع قرار، اجتمع المجلس مرة أخرى في جلسة علنية واتخذ بالإجماع القرار ١٤٠٥ (٢٠٠٢)، الذي أكد فيه الحاجة الماسة إلى ضمان وصول المنظمات الإنسانية إلى السكان المدنيين الفلسطينيين، ورحب بمبادرة الأمين العام إلى استقاء معلومات دقيقة بشأن الأحداث الأخيرة في مخيم جنين للاجئين عن طريق فريق لتقصي الحقائق.

وخلال المشاورات التي أجراها المجلس بكامل هيئته في ٢٣ نيسان/أبريل، أعرب أعضاء المجلس عن كامل تأييدهم لتنفيذ القرار ١٤٠٥ (٢٠٠٢) وعن أملهم في أن تتعاون إسرائيل تعاوناً تاماً مع الأمين العام وفريق تقصي الحقائق. وأعرب أعضاء المجلس أيضاً عن بالغ قلقهم على سلامة الرئيس ياسر عرفات وشدّدوا على وجوب رفع الحصار المضروب على مقر السلطة الفلسطينية.

وخلال المشاورات التي جرت في ٢٤ نيسان/أبريل، أكد أعضاء المجلس للأمين العام تأييدهم لجهودهم الرامية إلى تنفيذ القرار ١٤٠٥ (٢٠٠٢). وعممت الجمهورية العربية السورية مشروع قرار يتصل بهذه المسألة. ووافق أعضاء المجلس على إرجاء التصويت على مشروع القرار انتظاراً لاجتماع الأمانة العامة مع الوفد الإسرائيلي.

وفي ٢٥ نيسان/أبريل، قدّم وكيل الأمين العام للشؤون السياسية إحاطة إلى المجلس عن الأحداث التي أجريت مع الوفد الإسرائيلي بشأن فريق تقصي الحقائق. وأعرب أعضاء المجلس عن أملهم في أن تُحدث مختلف الجهود السياسية الجارية في ذلك الوقت تغييرات إيجابية على أرض الواقع، بما في ذلك تسوية الوضع القائم حول مقر السلطة الفلسطينية في رام الله دون عنف، ووصول فريق تقصي الحقائق إلى المنطقة في أقرب وقت ممكن.

واستأنف المجلس الجلسة العلنية بشأن الشرق الأوسط في ٩ نيسان/أبريل. وبعد الظهر، ناقش المجلس، خلال المشاورات التي أجراها بكامل هيئته، مشروع قرار قدمته الجمهورية العربية السورية باسم المجموعة العربية والدول الأعضاء في حركة بلدان عدم الانحياز.

وفي ١٠ نيسان/أبريل، قدّم وكيل الأمين العام للشؤون السياسية إحاطة إلى المجلس بشأن الحالة على أرض الواقع في الشرق الأوسط وبشأن مشاركة الأمين العام في اجتماع المجموعة الرباعية في مدريد. وعقب المشاورات التي أجريت في اليوم نفسه، اعتمد المجلس في جلسة رسمية بياناً رئاسياً (S/PRST/2002/9) أعرب فيه عن تأييده للبيان المشترك الصادر في مدريد عن المجموعة الرباعية بشأن الشرق الأوسط.

وفي ١٢ نيسان/أبريل، قدّم وكيل الأمين العام للشؤون السياسية إحاطة إلى المجلس عن الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك ملاحظات الأمين العام بشأن إنشاء قوة دولية يمكن نشرها في الشرق الأوسط، مع التشديد على أنها ينبغي أن تكون قوة متعددة الجنسيات لا قوة تابعة للأمم المتحدة.

وفي ١٨ نيسان/أبريل، أبلغ الأمين العام المجلس رأيه بشأن إمكانية نشر قوة متعددة الجنسيات في منطقة الصراع الإسرائيلي - الفلسطيني. وأكد على أن الإذن بإنشاء هذه القوة ينبغي أن يكون بموجب قرار يتخذه مجلس الأمن في إطار الفصل السابع من الميثاق. وأعرب أعضاء المجلس عن بالغ قلقهم إزاء الحالة في مخيم جنين للاجئين في الضفة الغربية. وبعد الظهر، عقد المجلس جلسة علنية بشأن الشرق الأوسط.

وفي ١٩ نيسان/أبريل، وبعد إجراء مشاورات، استأنف المجلس الجلسة العلنية. وفي وقت لاحق من ذلك

المجموعة العربية، بتعميم مشروع قرار منقح بشكل مؤقت، غير أنه لم يتخذ أي إجراء بشأنه.

## أوروبا

### قبرص

في ٤ نيسان/أبريل، قدم المستشار الخاص للأمين العام بشأن قبرص، ألفارو دي سوتو، إحاطة إلى أعضاء المجلس بشأن نتائج الجولة الثانية من المحادثات المباشرة بخصوص قبرص بين زعمي الطائفتين. واتفق أعضاء المجلس بعد المناقشة على أن يدلي رئيس مجلس الأمن ببيان إلى الصحافة، أعربوا فيه عن كامل تأييدهم لعملية التفاوض التي يضطلع بها الزعيمان، عملاً باتفاقهما المؤرخ ٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١. وعلى وجه الخصوص، حث الأعضاء الزعيمين على التركيز دون إبطاء على تضييق شقة الخلاف بينهما بشأن جميع المسائل التي يتعين حلّها، بوصف ذلك جزءاً من تسوية شاملة تضع في الاعتبار تماماً قرارات الأمم المتحدة والمعاهدات الدولية ذات الصلة.

### جورجيا

في ٥ نيسان/أبريل، أبلغ ممثل الاتحاد الروسي المجلس بقرار رؤساء دول رابطة الدول المستقلة تمديد ولاية قوة حفظ السلام التابعة للرابطة في أبخازيا، جورجيا، حتى نهاية حزيران/يونيه ٢٠٠٢، والنظر في إجراء تغييرات نهائية في ولاية القوة فيما يتعلق بإمكانية توسيع المنطقة الأمنية واتخاذ تدابير إضافية لتأمين عودة اللاجئين والمشردين داخلياً.

وفي ٢٩ نيسان/أبريل، قدّم الأمين العام المساعد لعمليات حفظ السلام تقريراً عن الحالة في أبخازيا، جورجيا. وقدّم عرضاً للجهود المبذولة للشروع في إجراء مفاوضات بين الجانبين الأبخازي والجورجي بناء على الورقة التي أعدها الممثل الخاص للأمين العام، ديتير بودن، بشأن المبادئ

وفي ٢٦ نيسان/أبريل، قدّم وكيل الأمين العام للشؤون السياسية ووكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام إحاطة إلى المجلس عن اقتراح الأمين العام إرسال قوة متعددة الجنسيات إلى منطقة الصراع الإسرائيلي - الفلسطيني.

وخلال المشاورات التي جرت في ٢٨ نيسان/أبريل، قدّم وكيل الأمين العام للشؤون السياسية إحاطة إلى المجلس بشأن التطورات المتعلقة بفريق تقصي الحقائق. وظل أعضاء المجلس على إصرارهم على التنفيذ التام للقرار ١٤٠٥ (٢٠٠٢)، وكان القلق يساورهم بسبب تأخر وصول فريق تقصي الحقائق إلى جنين. وأشاروا إلى أنهم يتوقعون أن يتلقوا إفادة إيجابية عن قرار مجلس الوزراء الإسرائيلي بشأن الفريق في اليوم التالي. وأعرب أعضاء المجلس عن تأييدهم للرسالتين اللتين وجههما الأمين العام في ٢٧ نيسان/أبريل إلى الممثل الدائم لإسرائيل والمراقب الدائم لفلسطين وتضمنتا إيضاحات بشأن الفريق.

وفي ٢٩ نيسان/أبريل، أبلغ وكيل الأمين العام للشؤون السياسية المجلس بأن مجلس الوزراء الإسرائيلي سيتخذ قراراً بشأن فريق تقصي الحقائق في ٣٠ نيسان/أبريل نظراً إلى أنه لا يوجد اجتماع لذلك المجلس في ٢٩ نيسان/أبريل. وفي غضون ذلك، واصل الفريق في جنين الاستعداد لتنفيذ ولايته. وقدّم بعض أعضاء المجلس إفادة عن الجهود الدبلوماسية المكثفة التي يجري بذلها لإيجاد حل للحصار المضروب على مقر السلطة الفلسطينية في رام الله وعلى كنيسة المهد في بيت لحم.

وفي ٣٠ نيسان/أبريل، أبلغ وكيل الأمين العام للشؤون السياسية المجلس بأن مجلس الوزراء الإسرائيلي رفض استقبال فريق تقصي الحقائق في جنين إلى حين استيفاء الشروط اللازمة. وفي ظل هذه الظروف، عزم الأمين العام على حل الفريق. وقامت الجمهورية العربية السورية، باسم



لنقاط المرجعية اللازمة لقياس التقدم المحرز في التنمية المؤسسية لكوسوفو، وفقا للقرار ١٢٤٤ (١٩٩٩) وللإطار الدستوري. وشارك في المناقشة المفتوحة التي تركزت على إجراء تقييم شامل لتنفيذ القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩)، نائب رئيس وزراء جمهورية صربيا التي تشكّل جزءا من يوغوسلافيا ورئيس مركز التنسيق التابع لجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية وجمهورية صربيا لشؤون كوسوفو وميتوهيا، نيبوشا كوفيتش. وشجّع أعضاء المجلس بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو والوجود الأمني الدولي في كوسوفو فيما يواصلان بذله من الجهود من أجل التنفيذ التام للقرار ١٢٤٤ (١٩٩٩)، وتطرقوا إلى المجالات الحاسمة التالية: سيادة القانون، والأمن العام، والعودة المستدامة لجميع المشردين، والتعايش السلمي بين جميع سكان كوسوفو وحرية تنقلهم، والتنمية الاقتصادية.

وفي اليوم نفسه، اعتمد المجلس في جلسة رسمية بيانا رئاسيا (S/PRST/2002/11) بهذا الشأن.

### مكافحة الإرهاب

في ٢ نيسان/أبريل، استمع أعضاء المجلس إلى تقرير قدمه السير جيريمي غرينستوك، الممثل الدائم للمملكة المتحدة ورئيس اللجنة المنشأة عملا بالقرار ١٣٧٣ (٢٠٠١) بشأن مكافحة الإرهاب، بخصوص النشاط الحالي للجنة وأعمالها المقبلة وفقا لما ورد في برنامج اللجنة لفترة التسعين يوما الثالثة. وفي جلسة علنية عقدت في ١٥ نيسان/أبريل، قدم رئيس اللجنة إحاطة بشأن أنشطة اللجنة. وتركزت المناقشات على تعزيز ولاية اللجنة. وإقامة حوار مع المنظمات الدولية الإقليمية ودون الإقليمية العاملة في المجالات التي يشملها القرار، واستكشاف السبل التي يمكن بها مساعدة الدول على تنفيذ أحكامه.

الأساسية لتوزيع الصلاحيات بين تبيليسي وسوخومي. وقال إن الأبخازيين يرفضون بصورة مستمرة قبول تلك الورقة، مدعين أن مركز أبخازيا قد تحدد بالفعل. وشدد على أن وجود قوات جورجية في المنطقة العليا من وادي كودوري، الذي يمثل انتهاكا لاتفاق موسكو، ما فتئ يشكّل مصدرا للقلق. وأضاف أن عجز جورجيا عن تقديم ضمانات أمنية تسبب في إرجاء القيام بالدورية المشتركة بين قوة حفظ السلام التابعة لرابطة الدول المستقلة وبعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا، التي كان من المقرر القيام بها في الفترة من ٢٥ إلى ٢٦ نيسان/أبريل. ونتيجة لذلك، تعذّر التحقق من مدى امتثال جورجيا للبروتوكول المؤرخ ٢ نيسان/أبريل.

وأعرب أعضاء المجلس عن تأييدهم لبدء المفاوضات بين الجانبين الأبخازي والجورجي بناء على ورقة توزيع الصلاحيات. ولوحظ أنه يتعين استعادة الثقة بين الجانبين وأن كليهما مسؤولان عن تخفيف حدة التوتر وبدء المفاوضات السياسية. ودعي الجانب الجورجي إلى الوفاء بالتزاماته طبقا للبروتوكولات ذات الصلة بأن يسحب قواته من المنطقة العليا من وادي كودوري ويهيئ الظروف التي تتيح التحقق المستقل من ذلك الانسحاب، من خلال دوريات منتظمة لبعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا وقوة حفظ السلام التابعة لرابطة الدول المستقلة.

### كوسوفو، جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية

قام الممثل الخاص للأمين العام بشأن كوسوفو، مايكل ستاينر، في جلسة علنية عقدت في ٢٤ نيسان/أبريل، بتقديم إحاطة إلى مجلس الأمن بشأن التطورات الأخيرة في عملية إنشاء المؤسسات المؤقتة للحكم الذاتي، وإعادة بناء الهياكل الأساسية الاجتماعية والاقتصادية في المقاطعة. وتم إبراز أولويات البعثة في أنشطتها المقبلة، وعُرض مفهوم

وفي ١٥ نيسان/أبريل، اعتمد المجلس بياناً رئاسياً (S/PRST/2002/10) رحب فيه بالترتيبات الحالية لرئاسة اللجنة ومكتبها وصدّق على استمرارها لمدة ستة أشهر أخرى، ودعا اللجنة إلى تقديم تقرير عن أنشطتها على فترات دورية، واتفق على استعراض هيكل اللجنة وأنشطتها مرة أخرى في موعد لا يتجاوز ٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢.

### تقديم المواد الغذائية في سياق تسوية المنازعات

في جلسة علنية عقدت في ٤ نيسان/أبريل، قامت المديرية التنفيذية لبرنامج الأغذية العالمي التي أوشكت على ترك منصبها، كاترين برتيني، بتقديم إحاطة إلى مجلس الأمن بشأن دور المعونة الغذائية في سياق تسوية المنازعات، لا سيما في أفغانستان وغيرها من المناطق التي تمر بأزمات. وكان هناك تركيز على دور المعونة الغذائية، لا في إنهاء المجاعات الكبرى في جميع أنحاء العالم فحسب، بل بوصفها أيضاً عاملاً هاماً يساهم في منع الصراعات وتحقيق الانتعاش وإعادة البناء وإشاعة الاستقرار في البلدان التي تمر بأزمات. وأقرّ أعضاء المجلس بأهمية عمل برنامج الأغذية العالمي في أفغانستان وغيرها من مناطق المنازعات التي يعالجها مجلس الأمن، وأعربوا عن عظيم تقديرهم للجهود الشخصية التي بذلتها السيدة برتيني خلال شغلها لمنصب المديرية التنفيذية لبرنامج الأغذية العالمي من أجل جعل البرنامج ينهض على الوجه المناسب بما واجهه من مهام.